

لا بد في العدة حتى الله تعالى وقد وجبت في ذلك السكن  
وقوله تعالى الا ان ياتي بها حاشة مبينة مستدق  
من اوله والمعلم الا ان تبدوا على الزوج فانه كالنكاح  
في اسقاط حجبها وقال ابن عبيد بن عمير الفاحشة المبينة  
ان تبدوا على العول زوجتها فيجوز اخراجها لسوء خلقها  
وقال ابن مسعود الا بالفاحشة المبينة ان تزني  
فتخرج لاقامة الحد عليها بقرينة احدى منزلتها وقال  
قادة الفاحشة النكاح وذلك ان يطعن على النكاح  
فتحول عن بيعة ويجوز ان يكون مستدق من الثاني  
للمبالغة في النهي والدلالة على ان خروجها فاحشة  
هذه اكله عند عدم العدة كما لا ريب في ذلك  
لها النفقة على المفارقة خوفا من لفظي وكان دينار  
او غيرهما ونحوه كحدتها وانها عند جارية  
ليلا وترجع وبسبب بيتها فانه جازل بالمحاشية التي  
ذلت وخوف على نفس او مال من خوفه وعزوف  
وضميمة كما ورثها منة تاذبها بحيران ما وردة  
تاذبها بتسا للمحاشية اي ذلك بخلاف الاذني اليسر  
اذ لا يجوز احد منه ومن الجيران ان لما وهم اقارب  
الزوج فغيره استمد اذاها بعد وعكس وكانت الدار  
ضيقة تغلب الزوج عنها فخرج بالحجارة ما لو طلبت  
بيتا الوفا واذت بهما او غيرها لهما فانه لعل لان

الاحقر

الوحشة لا تطول بينهما ولو انتقلت لبدوا مسكن باذن  
زوجها فوجبت العدة ولو قبل وصورتها اليها اعتدت  
فبدا لهما ما مودة بالمقام فيه فان انتقلت لذلك  
بلواذن فتعتد في الاول فان وجبت العدة بعد  
وصولها للثاني لوصفها لهما بعد ذلك فاعتدت اذ  
لها بعد التقابل ان تقبيل في الثاني فلو انتقلت  
بالاذن ولو اذن لهما في الانتقال فوجبت العدة قبل  
حز وجبها اعتدت في الاول ولو ما اذن باذن زوجها  
فوجبت اعتدت في الاول ولو ما اذن باذن زوجها  
فوجبت في العربي فبوجهها اولى من مضيتها فان  
مضيت وجب عودها بعد انقضائها ان مضيت  
لها او بعد انقضاء مدة ان ذلك ان قدر لهما مدة  
او مدة اقامة المأزق ليدور لهما مدة في سفر  
غير حاجتها ولو خرجت فطلقتها وقال ما اذنت  
في الخروج او قال وقد قالت اذنت في نقلها اذنت  
لان نقلها صدق بيمينه ولو كان المكون ملكا لروى بلق  
بها تعين لان تعدد يمينه كما مر ويصح بعده في عدة استمر  
كالملكي او كان مستقارا او مكري وانقضت مدة  
الكرى انتقلت منه ان امتنع المالك وان كان ملكا لهما  
تخيرت بين الاستمرار فيه باعارة او اجارة والانتقال  
منه ولو كان المالك حريسا وخبره وان كان